

صحيفة: قائد الانقلاب يبيع أصول الدولة ومصر مقبلة على كارثة



السبت 14 مايو 2022 10:28 م

طلب نظام الانقلاب معونة مالية من دول خليجية، بحسب صحيفة "الأخبار" اللبنانية، تزامنا مع اقتراب البلاد من شفا كارثة اقتصادية جديدة، في ظلّ عجز متعاطم في الميزانية لم تُعدّ القروض المتكاثرة نفسها تكفي لسدّه.

وذكرت الصحيفة أن المعونة لن تكون بالمجان، بل هي مرهونة بشروط من بينها بيع أصول الدولة للسعوديين والإماراتيين، مقابل الحصول على "الرز".

ولفتت الأخبار إلى غياب رؤية استراتيجية للتعامل مع وضع اقتصادي آخذ في التدهور، حيث تستمرّ الأزمات المعيشية في سحق المصريين، بدءاً من تدهور سعر الصرف وانهيار القدرة الشرائية وتبدّد المدّخرات، مروراً بالغلاء المستمرّ في أسعار السلع والخدمات بما فيها السكن والكهرباء، وليس انتهاءً بالإجراءات والقيود التي من شأن استمرارها تهشيم ما تبقى من الصناعات المحليّة.

وأشارت الصحيفة اللبنانية إلى أن رئيس النظام في مصر عبد الفتاح السيسي وعد منذ وصوله إلى السلطة في عام 2014، بتحسين الأوضاع الاقتصادية، دون جدوى.

وفي عام 2012، إبان عهد الرئيس الراحل محمد مرسي، احتج المصريون على وصول سعر صرف الدولار إلى نحو 7 جنيهات، رافضين تحريكاً طفيفاً في أسعار المحروقات، وسط توجّه حكومي، آنذاك، إلى الافتراض من "صندوق النقد الدولي" بقيمة نحو 6 مليارات دولار.

لكن قيمة القرض نفسه، قفزت بعد أقلّ من عامين فقط، مع اغتصاب السيسي للسلطة، إلى 12 مليار دولار، بالإضافة إلى عشرات القروض الأخرى التي ارتفعت بديون مصر إلى 145 مليار دولار، بعدما كانت نحو 35 ملياراً في عام 2011، وأقلّ من 55 ملياراً في عام 2014، وفق الصحيفة.

ويمتنع البنك المركزي عن تبيان حجم الديون، وما إذا كانت متضمّنة أيضاً قيمة قرض الـ25 مليار دولار من روسيا، الخاصّ بإنشاء مفاعلات الضبعة النووية، وهو واحد من المشروعات التي تتكّم الحكومة على تفاصيلها المالية بشكل كبير.

وقالت الصحيفة إن المشاريع التي تمّ تنفيذها لا تعود بفوائد تُعادل ما جرى افتراضه من أجلها، فيما فشل النظام في إدارة الوضع الاقتصادي، وسط غياب الرؤية الشاملة المتناسبة مع ضخامة الاقتصاد المصري، الذي أصبح رهينة الإعانات الخليجية، التي انتهت زمنها هي الأخرى، لا لأسباب سياسية فقط، بل وأيضاً لشعور أنظمة الخليج بأن استثماراتها لا تدرّ أيّ عوائد ذات قيمة عليها.

وجرى التوسّع في تنفيذ المشروعات من دون دراسة عوائدها، كما في حفر التفريعة الجديدة لقناة السويس خلال عام واحد، ومشاريع الطرق و"الكباري" التي كلفت مليارات الدولارات ونُقّدت في زمن قياسي، في وقت قرّر فيه الرئيس رفع الدعم عن جميع فئات الشعب وزيادة الضرائب والرسوم بصورة غير مسبوقة، وفقاً للصحيفة اللبنانية.

وقالت "الأخبار" إن السيسي حاول ترسيخ اسمه ومكانته على حساب الاقتصاد المصري، حيث قام ببناء العاصمة الإدارية الجديدة من خارج موازنة الدولة، لكن الأموال التي صُحّت فيها غالبيتها من الداخل وليس الخارج.

كما أن التوسّع في المشاريع العقارية أحدث فقرة غير مسبوقه في الأسعار، ومن دون مبرّر، سوى جشع الدولة لجمع مليارات الجنيهات من المواطنين الراغبين في التملك، والذين جرى منعهم من البناء على نحو منفرد إلا في أضيق الحدود.

كما تسبب نظام الانقلاب في تبيد مدّخرات المصريين، جرّاء الانخفاض المتواصل في سعر الجنيه، وانخفاض قيمة الفائدة الفعلية على الرغم من تسجيلها 18 و20%، فضلاً عن رفع الأسعار لتكون تقريباً معادلة للأسعار العالمية، بما فيها أسعار الكهرباء والمحروقات وحتى الخدمات، في وقت انخفضت فيه قيمة الحد الأدنى للأجور إلى أقلّ من 153 دولاراً، حتى مع زيادته رقمياً قبل أيام.

وفي مقابل طلب السيسي من المصريين تحمّل الظروف الاستثنائية والأوضاع الصعبة عالمياً، لم يتحرّك نظامه لتخفيف عن المواطنين حتى في عزّ تلك الأزمات.

وأكدت الصحيفة اللبنانية أن السيسي ينتهج سياسات اقتصادية متناقضة، حيث أنه تحدث عن أهمية توقّف الاقتراض إلا للضرورة فقط قبل أكثر من عام، لكنه مرّر ميزانية حكومته بقروض جديدة لتسديد القروض القديمة.

وتسود المنابر الإعلامية الرسمية، اليوم، انتقاداتٌ لعمليات استيراد بعض السلع التي يتوافر لها بديل متواضع محلياً، مع تضخيم لعمليات السحب التي يجريها المصريون من البنوك، بهدف القول إن قدرة هؤلاء الشرائية لم تتأثر سلباً، فيما الواقع يقول إن تضخّم الأسعار سيتواصل خلال الفترة المقبلة من دون سقف، خاصّة بالنظر إلى تناقض الرسائل التي يبعتها بها النظام حول الوضع الاقتصادي، وغياب أي رؤية بعيدة المدى لديه من أجل إصلاح موازنة الدولة التي أصبحت تسدّد القروض بفوائد تلتهم أعلى من نصف قيمتها.

وبدأ البنك المركزي إجراءات من شأنها الحدّ من قدرة الشركات على تنفيذ عمليات الاستيراد، بدايةً من توفير الدولار من البنوك وهو ما يتعدّد في غالبية الأحوال، مروراً باشتراط وضع المبالغ كاملة قبل إتمام العمليات، وصولاً إلى استغراق وقت أطول من اللازم في الإجراءات، وفرض قيود تحجّم من نشاط الشركات.

أمّا بخصوص الضرائب الجديدة على السلع المستوردة، لكنها فعلياً وُضعت على المستورد أعباء إضافية مرتبطة باضطراره لشراء الدولار من السوق السوداء بنسبة ارتفاع تُراوح بين 10 و20% على الأقلّ، إلى جانب زيادة الرواتب والأجور التي يُفترض بدء تطبيقها خلال الشهر الحالي، الأمر الذي تسبّب بزيادة كلفة الإنتاج المحلي، وفقاً للصحيفة.

وعقب تحرير سعر الصرف للمرّة الثانية، ورفع سعر الفائدة قبل شهرين، يتحدث النظام عن تسهيلات لتشجيع الصناعة المحلية، لكن هذه الوعود تبقى حبراً على الورق فقط، من دون إجراءات على أرض الواقع، في ظلّ استمرار الروتين الحكومي، وتعقيد ترتيبات الاستثمار، بينما تتعزّز قبضة وزارة المالية من خلال مصلحة الضرائب للحصول على مزيد من الأموال، سواءً بإجراءات مراقبة لتقليص عمليات التهريب الضريبي، أو حتى في جمع متحصّلات ضريبية لم تكن ضمن المنظومة من قبل.